تحليل واقع السياسة المالية والنمو الاقتصادي في الجزائر (١٩٩٠-٢٠١٥)

أ- بختة سعيدي استاذة محاضرة
المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي الجزائر
Enssea.saidi@gmail.com

الملخص

قامت الجزائر كغيرها من الدول النامية بعد حصولها على الاستقلال برسم سياسة تنموية طويلة المدى، اتبعت خلالها سياسة مالية توسعية وذلك بالرفع من إنفاقها الاستثماري، معتمدة في ذلك على الجباية البترولية التي مثلت أهم مصدر للتمويل آنذاك. ولكن مع حدوث الصدمة النفطية سنة ١٩٨٦، تزعزع الاقتصاد الجزائري وظهرت الاختلالات في الاستقرار الاقتصادي الكلي مما استدعى القيام بإصلاحات ودخول الجزائر في اتفاقيات مع المؤسسات المالية الدولية. وانطلاقا من سنة ١٩٩٩ عرفت أسعار النفط انتعاشا متزايدا، فشرعت الجزائر في انتهاج سياسة مالية توسعية لم يسبق لها مثيل من قبل، لاسيما من حيث أهمية الموارد المالية المخصصة لها وذلك عبر البرامج الاستثمارية العمومية.

Abstract

Algeria, like other developing countries after the independence of the long-term development policy, which followed the expansionary fiscal policy by raising investment spending, based on oil revenue, which represented the most important source of funding at that time. But with the oil shock in 1986, destabilizing the Algerian economy, imbalances appeared in macro-economic stability, which was summoned to carry out reforms and the entry of Algeria in the agreements with the international financial institutions. Starting from the year 1999, known oil prices increased recovery, initiated in Algeria expansionary fiscal policy of unprecedented before, especially in terms of the importance of the financial resources allocated to them through public investment programs, led to influence the rate of growth.

Keywords: fiscal policy, the rate of growth, economic imbalances, financial institutions.

المقدمة

تعرف السياسة المالية على أنها ذلك الجزء من السياسة الاقتصادية الحكومية الذي يتعامل مع الضرائب، الإنفاق العام والقروض العامة بهدف تحقيق آثار مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة على الدخل القومي، الإنتاج والعمالة، وقد تزايدت أهمية السياسة المالية في هذا العصر إلى حد كبير، ففي الدول المتقدمة يجري استخدام السياسة المالية كأداة لتحقيق العمالة الكاملة والاستقرار الاقتصادي، بينما في الدول المتخلفة، يتم استخدامها بشكل متزايد كوسيلة لتسريع وتيرة النمو الاقتصادي. وتمثل العلاقة بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي موضوعا بالغ الأهمية، والذي شكل قضية أساسية بالنسبة للعديد من الاقتصاديين وصناع القرار، فالسياسة المالية السليمة يمكن أن تكون مفيدة في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام من خلال تسهيل برامج البحث والتطوير، وتعزيز الحافز للاستثمار والتخفيف من حدة الفقر، في حين أن السياسة المالية غير الفعالة تؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة، ومزاحمة الاستثمار الخاص، وبهذا تصبح عقبة أمام تحقيق النمو الاقتصادي المستدام. حيث سعت الجزائر عقب الاستقلال مباشرة إلى إرساء أسس اقتصاد وطني قوي، معتمدة في ذلك على الجباية البترولية التي مثلت أهم مصدر للتمويل آنذاك، ولكن مع حدوث الصدمة النفطية سنة ١٩٨٦، تزعزع الاقتصاد الجزائري وظهرت الاختلالات في الاستقرار الاقتصادي الكلي مما استدعى القيام بإصلاحات ودخول الجزائر في اتفاقيات مع المؤسسات المالية الدولية. وانطلاقا من سنة ١٩٩٩ عرفت أسعار النفط انتعاشا متزايدا، فشرعت الجزائر في انتهاج سياسة مالية توسعية لم يسبق لها مثيل من قبل، لاسيما من حيث أهمية الموارد المالية المخصصة لها وذلك عبر البرامج الاستثمارية العمومية، كان لها اثر على معدل النمو.

أولا: مراحل تطور الاقتصاد الجزائري في فترة الدراسة

١. الإصلاحات المدعمة (١٩٨٩– نهاية التسعينيات)

أظهرت البرامج والخطط التي تم تطبيقها في الاقتصاد الجزائري قبل هذه الفترة محدودية كبيرة، لذا أصبح إصلاح الاقتصاد حتميا من حيث منهج تسييره ومهامه، وكذلك أهدافه وإجراءاته، وقد انطلقت إصلاحات مدعومة من قبل المؤسسات النقدية والمالية ابتداء من ١٩٨٩، وتم التوقيع على عدة برامج تخص الإصلاح الاقتصادي بهدف القضاء على الاختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية، ومن أهم هذه البرامج نذكر:

١.١برنامج التثبيت الاقتصادي الأول: من ١٩٨٩/٠٥/٣١ إلى ١٩٩٠/٠٥/٣٠

في ضوء الأزمة الحادة التي واجهت الاقتصاد الجزائري نهاية الثمانينيات، ومع توقف منح القروض والمساعدات لجأت الجزائر إلى هيئة صندوق النقد الدولي بعقد اتفاق لكن بشروط الصندوق من صرامة

في تطبيق السياسة النقدية وتخفيض سعر الصرف وقيمة الدينار والفتح التدريجي للأسواق المالية الدولية، وبذلك صدر قانون النقد والقرض الذي يهدف إلى الحد من زيادة القروض الموجهة للمؤسسات العمومية ومراقبة المنظومة البنكية.

٢.١.برنامج التثبيت الاقتصادي الثاني من ١٩٩١/٠٦/٠٣ إلى ١٩٩٢/٠٣/٣٠:

بتاريخ ٠٣ جوان ١٩٩١ تم الاتفاق على برنامج ثاني مع صندوق النقد الدولي يمتد إلى غاية نهاية مارس ١٩٩٢، وهذا من أجل حصول الجزائر على الأموال الكافية لمواصلة سلسلة الإصلاحات الاقتصادية من أجل إيجاد التوازنات على المستوى الكلي، ويهدف هذا البرنامج في جانبه النقدي والمالي إلى تحقيق ما يلي:

- تحرير التجارة الداخلية والخارجية بالعمل على رفع صادرات النفط؛
- التحرير التدريجي لسعر الفائدة، وترشيد الاستهلاك والادخار؛
- تخفيض قيمة سعر الصرف وإعادة الاعتبار للدينار الجزائري؛
- تحرير أسعار السلع والخدمات والحد من تدخل الدولة وضبط عملية دعم السلع الواسعة الاستهلاك بتقليل الإعانات.

٣.١.برنامج التثبيت الاقتصادي الثالث من أفريل ١٩٩٤ إلى مارس ١٩٩٥

بعد تردي الأوضاع الاقتصادية والسياسية وانخفاض سعر البترول الذي أدى إلى انخفاض المداخيل والرفع من المديونية الخارجية، وبهدف معالجة تلك الأوضاع لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي بتوقيع اتفاق في بداية ١٩٩٤، والذي انبثق عنه برنامج الاستقرار الاقتصادي القصير المدى الذي يغطي الفترة من ٠١ أفريل ١٩٩٤ إلى ٣١ مارس ١٩٩٥، ومن أبرز أهدافه تحقيق معدل الناتج الداخلي الخام بين ٣% و٦% وذلك خلال ١٩٩٤-١٩٩٥، والتخفيف من حدة البطالة وذلك بتكثيف الشغل والإنتاجية الفلاحية.

٤.١.برنامج التعديل الهيكلي من ٣١ مارس ١٩٩٥ إلى ٠١ أفريل ١٩٩٨

حاولت الحكومة خلال الفترة الممتدة من ١٩٩٥ إلى ١٩٩٨ معالجة الأزمة الاقتصادية من خلال تنفيذ برنامج إصلاحات اقتصادية جديد متوسط المدى وهو"برنامج التعديل الهيكلي" بمساعدة من صندوق النقد الدولي، ويهدف البرنامج إلى إعادة التوازن للاقتصاد الوطني من خلال تحقيق معدلات نمو موجبة بالتوازي مع تقليص حجم التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى تشجيع القطاع الخاص على المساهمة الفعالة في رفع معدلات النمو الاقتصادي، حيث شهدت هذه الفترة تسجيل معدلات نمو إيجابية وصل متوسطها إلى ٣.٦% حيث تعد سنة ١٩٩٨ السنة التي حُقق فيها أعلى معدل نمو منذ سنة ١٩٨٦ إذ وصل إلى ٥.١%.

٢.الوضع الاقتصادي للجزائر في مطلع الألفية الثالثة

من خلال تطبيق الإجراءات والسياسات السابقة من إصلاحات وتعديل هيكلي ومع تحسن الوضعية المالية جراء ارتفاع سعر النفط، أبرز الواقع أن الاقتصاد الوطني قد حقق نتائج لا بأس بها على مستوى الاقتصاد الكلي، بحيث تبنت الجزائر مجموعة من البرامج الاستثمارية التنموية والتي امتدت فترتها من ٢٠٠١ إلى ٢٠١٤، وفي ما يلي عرض موجز لكل برنامج.

١.٢.برنامج الإنعاش الاقتصادي ٢٠٠١-٢٠٠٤

يتمحور هذا البرنامج أساسا حول مجموعة من الأنشطة الرئيسية الموجهة لدعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية الفلاحية، إذ خصص له مبلغ مالي أولي قدر بـ ٥٢٥مليار دج إلا أن غلافه المالي النهائي وصل إلى حوالي ١٢١٦ مليار دج أي ما يعادل ١٦ مليار دولار. وقد حقق البرنامج نتائج إيجابية، إذ سجل النمو الاقتصادي تحسنا مطردا على مدى أربع سنوات متتالية، حيث تعدى نسبة ٥% خلال سنتي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ بالتزامن مع التحكم في معدل التضخم، بالإضافة إلى تضاعف الناتج الداخلي الخام للبلاد، إذ ارتفع من ٣٠٠٠ مليار دج إلى حوالي ٦٠٠٠ مليار دج، وبالمقابل انخفاض ديون الجزائر الخارجية من ٢٨.٣ مليار دولار إلى ٢٢ مليار دولار، فقد ساهم البرنامج في التخفيف من المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري، وخلق ظروف ممهدة لمواصلة المشاريع والبرامج التي تهدف إلى تنمية حقيقية مستدامة.

٢.٢.لبرنامج التكميلي لدعم النمو ٢٠٠٥- ٢٠٠٩

قدرت الاعتمادات المالية الأولية المخصصة للبرنامج ٨٧٠٥ مليار دج أي ما يعادل ١١٤ مليار دولار، بما في ذلك مخصصات البرنامج السابق ومختلف البرامج الإضافية، والبرامج التكميلية المحلية، أما الغلاف المالي المرتبط بهذا البرنامج عند اختتامه في نهاية ٢٠٠٩ فقد قدر بـ٩٦٨٠ مليار دينار أي حوالي ١٣٠ مليار دولار، سار البرنامج التكميلي لدعم النمو على نفس وتيرة مخطط الإنعاش الاقتصادي من حيث التأثير إيجابا على بعض المؤشرات الاقتصادية، حيث انخفضت الديون الخارجية من ١٧.٢ مليار دولار سنة ٢٠٠٥ إلى 5.4 مليار دولار سنة ٢٠٠٩، كما انخفضت الديون الداخلية من ٩١١ مليار دج سنة ٢٠٠٣ إلى ٧٠٥.٩ مليار دج سنة ٢٠٠٩، إلا أنه انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى ١.٦%، مع ارتفاع معدل التضخم إذ وصل إلى ٧.٥ % نهاية ٢٠٠٩.

٣.٢

.برنامج توطيد النمو الاقتصادي(المخطط الخماسي ٢٠١٠-٢٠١٤)

يهدف إلى الاستفادة من الصحة المالية للخزينة العمومية من أجل تسريع وتعزيز مشاريع التنمية الاقتصادية، أي استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها، مع إطلاق مشاريع جديدة للتقليص من البطالة

والرفع من المستوى المعيشي للأسر، وخصص له مبلغ مالي قدره ٢١٢١٤ مليار دج أي ما يعادل ٢٨٦ مليار دولار، بحيث يتبين أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي(الشكل الموالي) ارتفع في هذه الفترة عن المعدل المسجل سنة ٢٠٠٩ أي بعد أن كان ١.٦% وصل إلى ٣.٦% سنة ٢٠١٠، وقدر بـ٢.٧% نهاية ٢٠١٣، وحسب بيانات البنك الدولي فقد ارتفع التضخم لأعلى معدلاته بـ ٨.٩% سنة 2012.

ثانيا: تطور السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٥)

شهدت هذه الفترة مراحل تطبيق عدة مخططات تنموية، تدخلت الدولةعن طريق كل من السياسة الضريبية، سياسة الإنفاق العام، وكذا سياسة العجز الموازني، و تعتبر الإيرادات العامة الوسيلة المالية للدولة لتغطية نفقاتها

١.تطور السياسة الضريبية في الفترة ١٩٩٠-٢٠١٥

إن الاختلالات التي ميزت الاقتصاد الوطني خاصة تراجع أسعار البترول سنة ١٩٨٦ وتراجع معدلات النمو، وتزايد في حجم المديونية الخارجية، دفعت بالمسيرين إلى التفكير في إدخال إصلاح عميق على الاقتصاد الوطني لإنعاشه، من خلال معالجة مشكلة الفعالية في المؤسسة العمومية عن طريق جعلها مركزا لاتخاذ القرار ومراجعة علاقة الدولة بالاقتصاد.

جدول (١): تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٥

السنوات	الإيرادات العامة الإجمالية	الإيرادات الجبائية	الجباية البترولية	الجباية العادية	الإيرادات غير الجبائية	الإيرادات الجبائية	الجباية البترولية/الإيرادات العادية
1990	152,500	147,300	76,200	71,100	5,200	51,73	48,27
1991	248,900	244,200	61,500	182,700	4,700	25,18	74,82
1992	311,864	302,664	193,800	108,864	9,200	64,03	35,97
1993	313,949	300,687	179,218	121,469	13,262	59,60	40,40
1994	477,181	398,350	222,176	176,174	78,831	55,77	44,23
1995	611,731	378,140	336,148	41,992	233,591	88,90	11,10
1996	825,157	786,600	495,997	290,603	38,557	63,06	36,94
1997	926,688	878,778	564,765	314,013	47,910	64,27	35,73
1998	774,511	708,384	378,556	329,828	66,127	53,44	46,56
1999	950,496	874,888	560,121	314,767	75,608	64,02	35,98
2000	1578,161	1522,739	1173,237	349,502	55,422	77,05	22,95
2001	1505,526	1354,627	956,389	398,238	150,899	70,60	29,40

33,87	66,13	177,388	482,896	942,904	1425,800	1603,188	**2002**
29,00	71,00	164,566	524,925	1284,975	1809,900	1974,466	**2003**
28,09	71,91	163,789	580,411	1485,699	2066,110	2229,899	**2004**
22,02	77,98	174,520	640,472	2267,836	2908,308	3082,828	**2005**
20,99	79,01	205,041	720,884	2714,000	3434,884	3639,925	**2006**
22,04	77,96	209,300	766,750	2711,850	3478,600	3687,900	**2007**
36,01	63,99	221,759	965,289	1715,400	2680,689	2902,448	**2008**
37,31	62,69	201,750	1146,612	1927,000	3073,612	3275,362	**2009**
46,36	53,64	275,000	1297,944	1501,700	2799,644	3074,644	**2010**
48,65	51,35	424,810	1448,898	1529,400	2978,298	3403,108	**2011**
56,63	43,37	301,160	1983,890	1519,450	3503,340	3804,500	**2012**
55,69	44,31	248,396	2031,019	1615,900	3646,919	3895,315	**2013**
57,00	43,00	258,562	2091,456	1577,730	3669,186	3927,748	**2014**
26,83	73,17	2197,894	631,708	1722,940	2354,648	4552,542	**2015**

الشكل(١): تطور الإيرادات العامة الإجمالية في الجزائر بالأسعار الجارية لفترة (١٩٩٢-٢٠١٢)

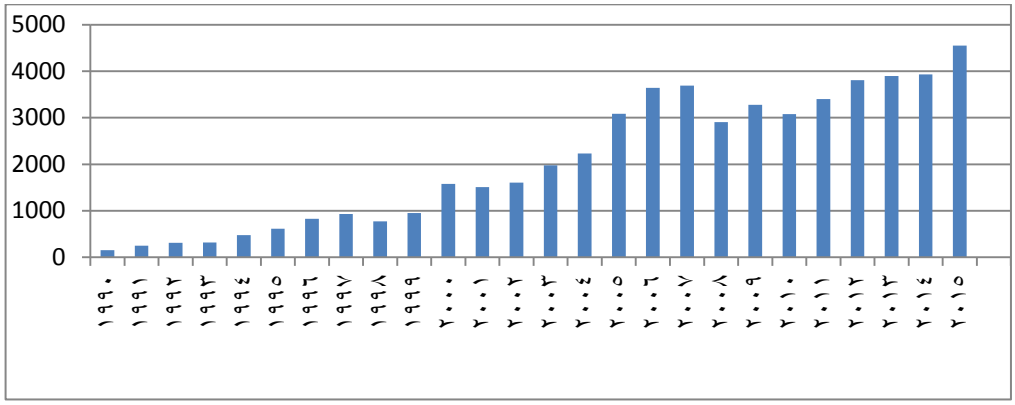

الشكل (٢): تطور الجباية البترولية والجباية العادية (من إجمالي الإيرادات الجبائية) في الجزائر لفترة (١٩٩٠-٢٠١٥)

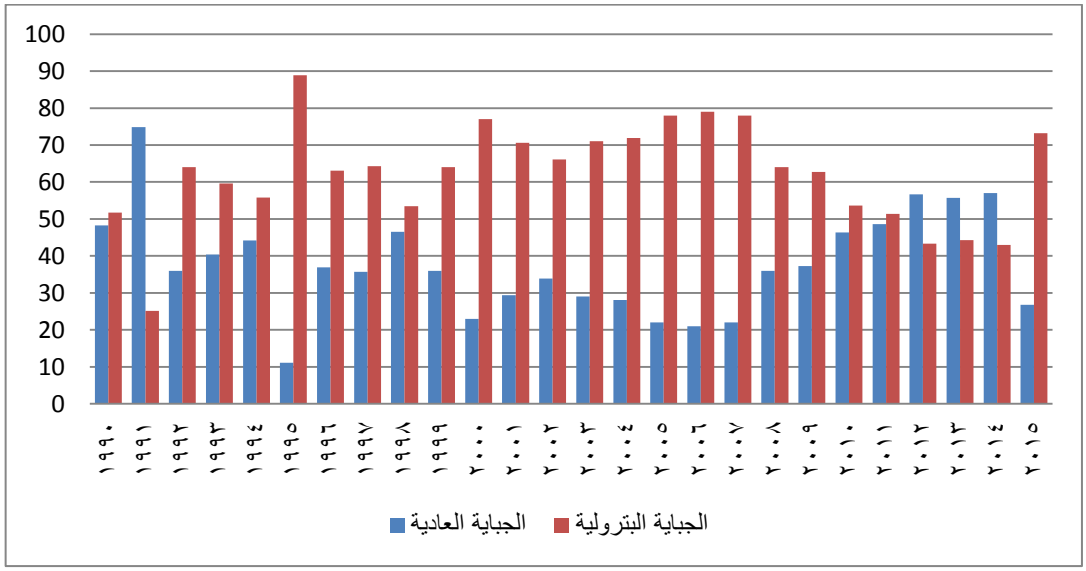

- **الفترة ١٩٩٢-١٩٩٩:** نلاحظ من الجدول اعلاه ارتفاع الإيرادات العامة الإجمالية بمعدل متزايد لتصل سنة١٩٩٧ إلى ٩٢٦٦٨٨ مليار دج، وهذا راجع بالأساس إلى الإتفاقيات المبرمة مع الصندوق الدولي التي تهدف مجملها إلى تحقيق فائض في الموازنة العامة، فخلال الفترة ١٩٩٢-١٩٩٧ قامت الحكومة بتوسيع الرسم على القيمة المضافة وزيادة الحصيلة الضريبية وإعادة هيكلة معدلات ضريبة الدخل وزيادة الوعاء الضريبي، حيث تم رفع معدل الضريبة على الأرباح المعاد استثمارها من ٥% إلى٣٣%، كما يعود الارتفاع المستمر في الإيرادات العامة الإجمالية إلى ارتفاع حصيلة الجباية البترولية خلال نفس الفترة والتي تحظى بهيمنة كبيرة في الهيكل الضريبي، حيث وصلت نسبتها إلى ٦٤% سنة١٩٩٧ وهذا ما يوضحه الشكل(٢)، و بالتالي فهي تشكل موردا رئيسيا لخزينة الدولة، إلا أن هذا الوضع لا يساهم في فعالية النظام الضريبي حيث يبقى هذا الأخير رهينة عوامل خارجية وهذا ما اتضح في انخفاض الإيرادات العامة الإجمالية سنة ١٩٩٨ إلى ٧٧٤٥١١ مليار دج، نتيجة الأزمة البترولية التي حدثت في نفس السنة أين انخفض سعر البرميل من ١٩.٤٥ دولار إلى ١٢.٨٦ دولار.
- **الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٥** : نلاحظ بالاعتماد على الجدول اعلاه أن الإيرادات العامة الإجمالية واصلت ارتفاعها من سنة ٢٠٠٠ إلى غاية سنة ٢٠٠٧ أين سجلت مبلغ ٣٦٨٧٩٠٠ مليار دج وهذا راجع بالأساس إلى ارتفاع أسعار النفط، لتنخفض الإيرادات الإجمالية بعد ذلك في سنة ٢٠٠٨ إثر الأزمة المالية العالمية حيث بلغت ٢٩٠٢٤٤٨ مليار دج، لتعاود الارتفاع بعد ذلك ابتداءا من سنة ٢٠٠٩ إلى

غاية ٢٠١٤ حيث وصلت ٣٩٢٧٧٤٨ مليار دج وهذا نتيجة ارتفاع الجباية البترولية من جهة، حيث هيمنت هذه الأخيرة على الجباية البترولية، وهذا ابتداءا من سنة ٢٠١٢ إلى غاية ٢٠١٤ وذلك بسبب عودة الصدمة البترولية سنة ٢٠١٤ بأكثر حدة واستمرار تراجع أسعار النفط ما دفع الجزائر بالقيام بمجموعة واسعة من الإصلاحات منها تعبئة المزيد من الإيرادات غير الهيدروكربونية.

٢.السياسة الإنفاقية في الجزائر

١.٢.تصنيف النفقات: تصنف النفقات العامة في الجزائر إلى نوعين **نفقات التسيير ونفقات التجهيز**

تعرف نفقات التسيير بأنها ذلك الإنفاق المخصص لسير النشاط العادي والطبيعي للدولة والتي تسمح بإدارة نشاطات الدولة، وتنقسم إلى: أعباء الدين العمومي والنفقات المحسوبة من الإيرادات، تخصيصات السلطات العمومية، النفقات الخاصة بوسائل المصالح، التدخلات العمومية.

أما نفقات التجهيز فتمثل تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار الذي يتولد عنه ازدياد الناتج الوطني، وحسب المادة ٣٥ من القانون ٨٤-١٧ تجمع نفقات التجهيز في ثلاث أبواب هي: الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة، إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة، النفقات الأخرى بالرأسمال.

٢.٢.تطور السياسة الإنفاقية في الفترة ١٩٩٠-٢٠١٥

جدول(٢): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٥

الوحدة: مليار دج

السنوات	النفقات العامة الإجمالية	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	نفقات التسيير / النفقات العامة الإجمالية	نفقات التجهيز / النفقات العامة الإجمالية
1990	136,500	88,800	47,700	65,05	34,95
1991	212,100	153,800	58,300	72,51	27,49
1992	420,131	276,131	144,000	65,72	34,28
1993	476,627	291,417	185,210	61,14	38,86
1994	566,329	330,403	235,926	58,34	41,66
1995	759,617	473,694	285,923	62,36	37,64
1996	724,609	550,596	174,013	75,99	24,01
1997	845,190	643,555	201,635	76,14	23,86
1998	875,700	663,855	211,845	75,81	24,19
1999	961,682	774,695	186,987	80,56	19,44
2000	1178,122	856,193	321,929	72,67	27,33
2001	1321,028	963,633	357,395	72,95	27,05
2002	1550,646	1097,716	452,93	70,79	29,21

33,57	66,43	567,414	1122,761	1690,175	**2003**
33,87	66,13	640,714	1250,894	1891,608	**2004**
39,32	60,68	806,905	1245,132	2052,037	**2005**
41,38	58,62	1015,144	1437,870	2453,014	**2006**
46,15	53,85	1434,638	1674,031	3108,669	**2007**
47,08	52,92	1973,276	2217,775	4191,051	**2008**
45,84	54,16	1946,311	2300,023	4246,334	**2009**
40,47	59,53	1807,862	2659,078	4466,940	**2010**
33,75	66,25	1934,155	3797,252	5731,407	**2011**
33,50	66,50	2363,01	4691,340	7054,350	**2012**
37,36	62,64	2479,26	4156,360	6635,620	**2013**
35,76	64,24	2501,442	4494,327	6995,769	**2014**
39,70	60,30	3039,322	4617,009	7656,331	**2015**

الشكل(٣): تطور النفقات العامة الإجمالية في الجزائر بالأسعار الجارية خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٥)

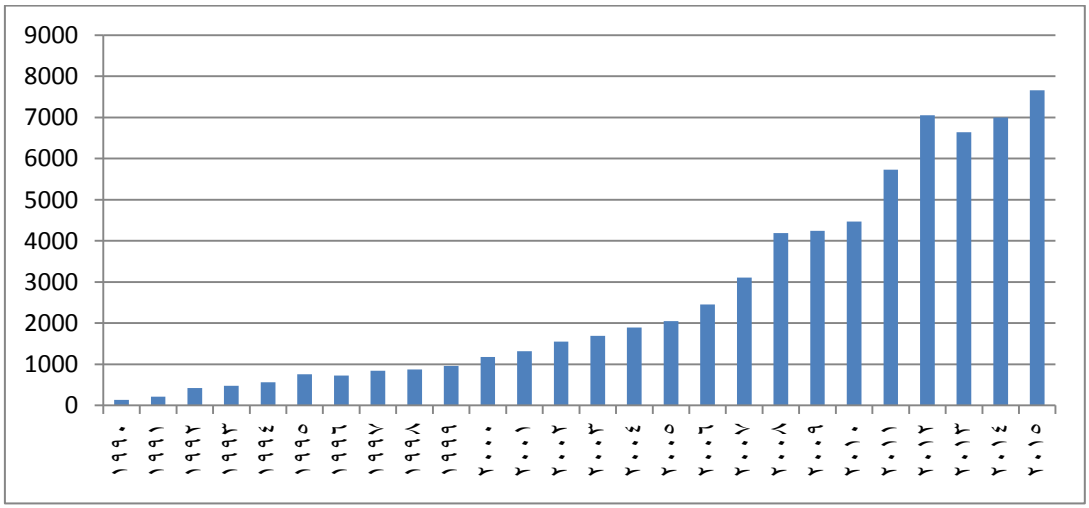

الشكل (٤): تطور نسبة نفقات التسيير ونفقات التجهيز إلى النفقات الإجمالية في الجزائر لفترة (١٩٩٠-٢٠١٥)

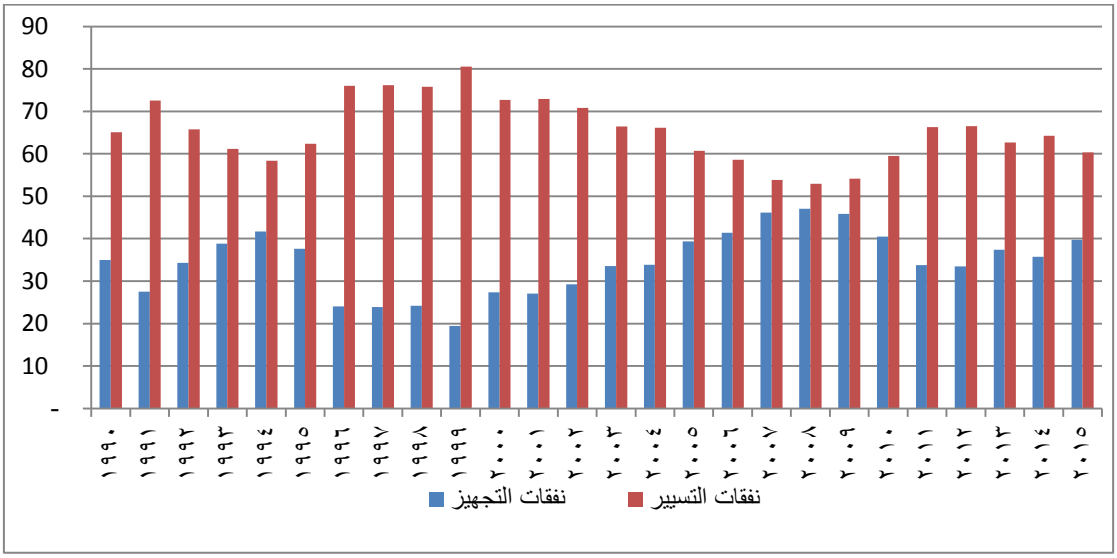

- **الفترة ١٩٩٠-١٩٩٩:** شهدت هذه الفترة زيادة في النفقات العامة الإجمالية حيث انتقلت من ١٣٦٥٠٠مليار دج سنة ١٩٩٠ إلى ٩٦١٦٨٢ مليار دج سنة ١٩٩٩، وتبرز سبب هذه الزيادة في مرحلتين، المرحلة الأولى ١٩٩٠-١٩٩٥ وتمثل مرحلة اتفاقات الاستعداد الإئتماني ويرجع ذلك إلى تزايد نفقات التسيير خاصة الرواتب والأجور، وتسديد المديونية العامة، وكذلك إلى تحسن الإيرادات العامة للدولة، أما مرحلة ١٩٩٦-١٩٩٩ نلاحظ خلالها انخفاض في تزايد النفقات العامة الإجمالية، وهذا نتيجة الإصلاحات الهيكلية المدعومة من قبل الصندوق الدولي والتي تدعو إلى تقليص الإنفاق العام ورفع أشكال الدعم المقدمة من طرف الدولة.
- **الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٥:** إن عودة ارتفاع أسعار المحروقات ابتداء من الثلاثي الأخير لسنة ١٩٩٩، أضفى نوعا من الراحة المالية على هذه الفترة تم استغلالها في بعث النشاط الاقتصادي من خلال سياسة مالية تنموية تجلت في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي ٢٠٠١-٢٠٠٤ البرنامج التكميلي لدعم النمو ٢٠٠٥-٢٠٠٩ وكذا برنامج توطيد النمو الاقتصادي ٢٠١٠-٢٠١٤، عبر عنها بالزيادة المتسارعة في النفقات العامة الإجمالية، والمصاحبة بزيادة كلا من نفقات التسيير والتجهيز كما يوضحه الشكل(٤)، فبخصوص نفقات التسيير ارتفاعها راجع إلى ارتفاع الأجور والرواتب و المعاشات....إلخ، أما نفقات التجهيز فارتفعت حصتها بسبب الجهود المبذولة في إطار برامج الإنعاش الاقتصادية، أما عن سنتي ٢٠١٢ و٢٠١٣ فنلاحظ انخفاض محسوس في النفقات العامة الإجمالية وهذا بسبب الإجراءات التقشفية المعتمدة نتيجة تذبب أسعار النفط.

٣. سياسة العجز الموازني في الجزائر

يعبر العجز الموازني عن الوضعية التي تكون فيها النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة، وهو سمة تكاد تعرفها معظم الدول سواءا المتقدمة منها أو النامية، وقد يكون هذا العجز نتيجة إرادة عمومية تهدف إلى زيادة الإنفاق العمومي أو تخفيض الإيرادات العمومية، وقد يكون غير مقصود وإنما قصور الدولة في تحصيلها للإيرادات هو السبب في ذلك.

١.٣.توازن الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2015

جدول (٣): تطور رصيد الميزانية العامة للجزائر خلال الفترة 1990-2015

الوحدة: مليار دج

السنوات	الإيرادات العامة الإجمالية	النفقات العامة الإجمالية	رصيد الميزانية العامة	الناتج الداخلي الإجمالي	الرصيد الإجمالي / الناتج الداخلي الإجمالي (%)
1990	152,500	136,500	16,000	554,388	2,89
1991	248,900	212,100	36,800	862,133	4,27
1992	311,864	420,131	- 108,267	1074,696	- 10,07
1993	313,949	476,627	- 162,678	1189,725	- 13,67
1994	477,181	566,329	- 89,148	1487,404	- 5,99
1995	611,731	759,617	- 147,886	2004,995	- 7,38
1996	825,157	724,609	100,548	2570,029	3,91
1997	926,688	845,190	81,498	2780,168	2,93
1998	774,511	875,700	- 101,189	2830,491	- 3,57
1999	950,496	961,682	- 11,186	3238,198	- 0,35
2000	1578,161	1178,122	400,039	4123,514	9,70
2001	1505,526	1321,028	184,498	4227,113	4,36
2002	1603,188	1550,646	52,542	4522,773	1,16
2003	1974,466	1690,175	284,291	5252,321	5,41
2004	2229,899	1891,608	338,291	6149,117	5,50
2005	3082,828	2052,037	1 030,791	7561,984	13,63
2006	3639,925	2453,014	1 186,911	8514,843	13,94
2007	3687,900	3108,669	579,231	9352,886	6,19
2008	2902,448	4191,051	- 1 288,603	11043,704	- 11,67
2009	3275,362	4246,334	- 970,972	9968,025	- 9,74
2010	3074,644	4466,940	- 1 392,296	11991,564	- 11,61
2011	3403,108	5731,407	- 2 328,299	14588,532	- 15,96
2012	3804,500	7054,350	- 3 249,850	16208,698	- 20,05

2013	3895,315	6635,620	- 2 740,305	16650,181	- 16,46
2014	3927,748	6995,769	- 3 068,021	17242,545	- 17,79
2015	4552,542	7656,331	- 3 103,789	16591,875	- 18,71

الشكل (٥): تطور توازن الميزانية العامة للجزائر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٥)

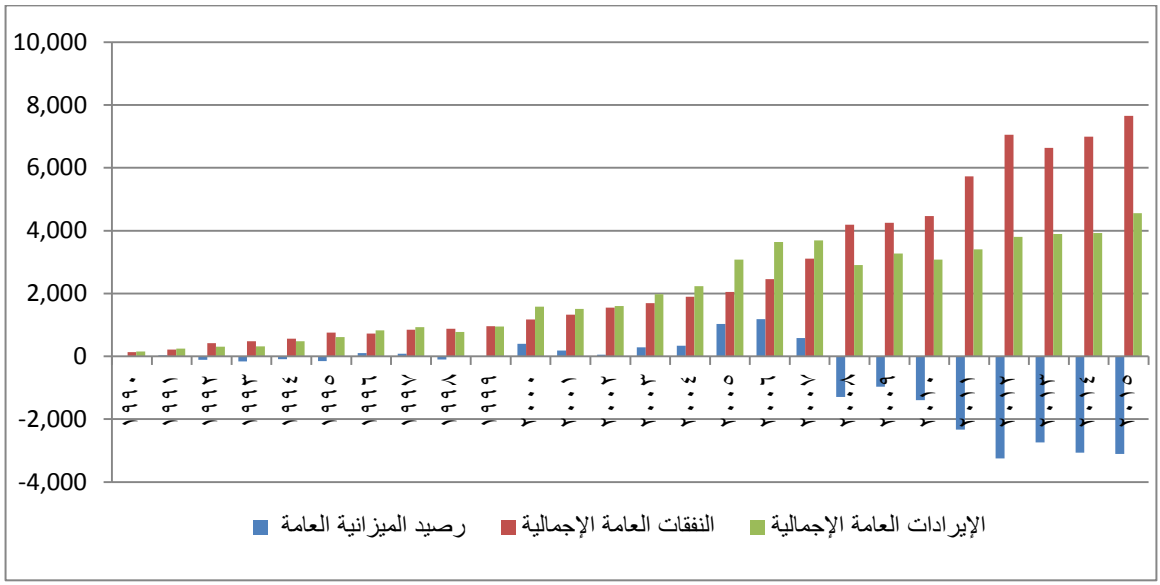

من خلال الجدول(٣) والشكل(٥) نلاحظ أن رصيد الميزانية في حالة فائض مع بداية التسعينات حيث ارتفع هذا الفائض إلى ٣٦,٨٠٠ مليار دج سنة١٩٩١ وهو ما يمثل نسبة ٤.٢٧% من الناتج الداخلي الإجمالي ويعود ذلك إلى زيادة الايرادات، ولكن هذا الفائض لم يستمر حيث ظهر عجز على رصيد الميزانية إبتداء من سنة ١٩٩٢ وقد تفاقم هذا العجز إلى أن بلغ ١٦٢,٦٧٨ مليار دج سنة ١٩٩٣ ويرجع ذلك أساسا إلى انخفاض في الايرادات البترولية نتيجة تراجع أسعار النفط إضافة إلى ارتفاع النفقات العامة، وكذلك نلاحظ عجز الموازنة سنة ١٩٩٤ إلى ٨٩,٤١٨ مليار دج والسبب في ذلك هي الإجراءات المنتهجة من طرف الدولة والمتمثلة في تعميق الإصلاحات الهيكلية، غير أن هذا العجز زادت حدته سنة ١٩٩٥ بسبب تفاقم حجم النفقات التي كانت وتيرة زيادتها أكبر من وتيرة الإيرادات، وسجلت الميزانية فائض خلال سنتي ١٩٩٦ و١٩٩٧، ولكن سرعان ماعاد عجز الميزانية خلال سنة ١٩٩٨ حيث قدر بـ ١٠١١,١٨٩ مليار دج بسبب انهيار أسعار المحروقات واستمر عجز الموازنة حتى سنة ١٩٩٩.

تغيرت توازنات الميزانية بحلول الألفية حيث سجل فائض في رصيد الموازنة قدر ب٤٠٠,٠٣٩ مليار دج إلى غاية سنة ٢٠٠٧ أين قدر بـ ٥٧٩,٢٣١ مليار دج بسبب تحسن وارتفاع أسعار النفط، ليسجل

عجزا مرة أخرى ابتداءا من سنة ٢٠٠٨ إلى غاية ٢٠١٥ على مستوى رصيد الميزانية حيث قدر سنة ٢٠٠٨ بـ ١٢٨٨,٦٠٣ مليار دج و ٣١٠٣,٧٨٩ مليار دج سنة ٢٠١٥، وذلك بسبب الإنخفاض في إيرادات الجباية البترولية والإرتفاع في النفقات العامة بمعدل متسارع ، وهذا ناتج عن انخفاض أسعار البترول بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية واستمرار الحكومة في ضخ الأموال لتمويل برامج الاستثمرات المبرمجة خلال هذه الفترة.

مما سبق يتضح أن الاقتصاد الجزائري تميز بعجز مزمن في الموازنة العامة للدولة والذي يعتبر أحد عوامل الاختلال الأساسية التي حلت بالتوازن المالي الداخلي، ويمكن حصر أسباب استمرار العجز في أغلب سنوات فترة الدراسة إلى سببين أساسين هما: زيادة النفقات العامة للدولة بمعدلات عالية ومتزايدة، وانخفاض الإيرادات العامة التي تبقى عرضة تغيرات أسعار المحروقات.

٤. تطور مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٥)

أهم مؤشرات النمو الاقتصادي هي البطالة، التضخم والتوازن الخارجي

١.٤. تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر

جدول(٤): تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٥

الوحدة: مليار دج

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (%)
1990	555 800	213 498	0,80
1991	844 499	210 936	-1,20
1992	1 048 200	214 733	1,80
1993	1 165 999	210 223	-2,10
1994	1 491 500	208 331	-0,90
1995	1 990 600	216 248	3,80
1996	2 570 000	225 114	4,10
1997	2 780 199	227 590	1,10
1998	2 830 500	239 198	5,10
1999	3 238 200	246 852	3,20
2000	4 123 499	256 232	3,80
2001	4 227 113	263 919	3,00
2002	4 522 773	278 699	5,60
2003	5 252 321	298 765	7,20
2004	6 149 116	311 612	4,30

2005	7 561 984	329 997	5,90
2006	8 501 635	335 607	1,70
2007	9 352 886	347 018	3,40
2008	11 043 703	355 346	2,40
2009	9 968 025	361 032	1,60
2010	11 991 563	374 029	3,60
2011	14 588 531	384 876	2,90
2012	16 208 698	397 962	3,40
2013	16 643 833	409 105	2,80
2014	17 205 106	424 651	3,80
2015	16 799 214	441 212	3,90

الشكل رقم(٦): تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٥

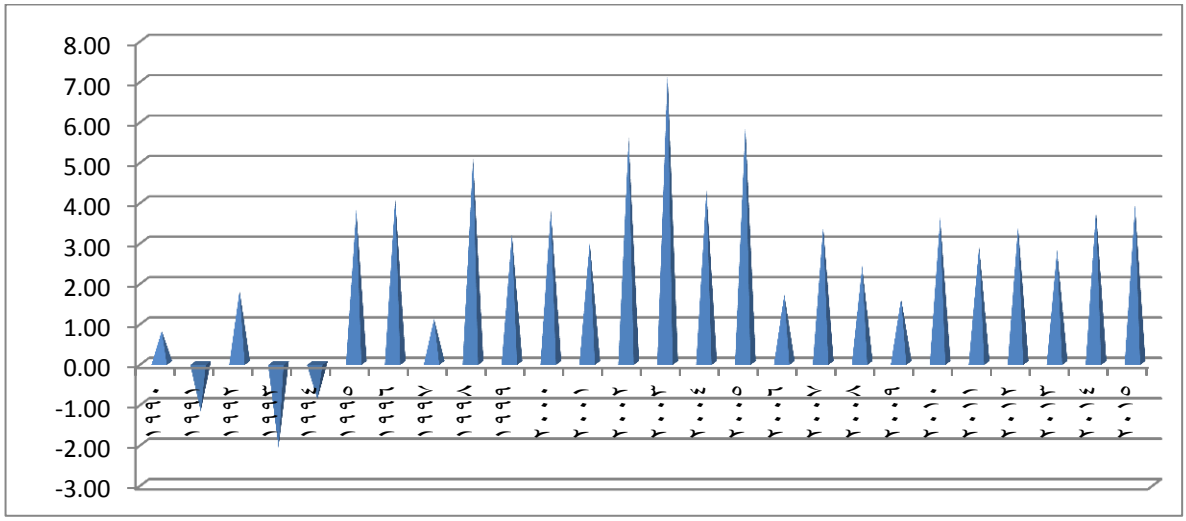

من خلال الشكل(٦) يتضح أن معدل النمو الاقتصادي مر بعدة مراحل خلال فترة الدراسة، حيث أن الفترة الأولى الممتدة من سنة ١٩٩٠ إلى غاية سنة ١٩٩٤ عرف خلالها معدل النمو الاقتصادي انخفاضا ملحوظا حيث بلغ متوسط معدل النمو خلال هذه الفترة -٠.٣٢%، وهذا راجع إلى مخلفات الأزمة التي مر بها الاقتصاد الجزائري سنة ١٩٨٦، كما أن هذه المرحلة شهدت انتقال الاقتصاد الجزائري إلى اقتصاد السوق عن طريق الصدمة، وتُرجم هذا الانتقال بتدهور معدلات النمو الاقتصادي.

أما المرحلة الثانية والممتدة من سنة ١٩٩٥ إلى سنة ٢٠٠١ فقد شهدت نموا اقتصاديا متذبذبا حيث ارتفع معدل النمو من ٣.٨% سنة ١٩٩٥ إلى ٤.١٠% سنة ١٩٩٦ ثم انخفض إلى ١.١٠% سنة ١٩٩٧، وقد بلغ متوسط معدل النمو خلال هذه الفترة ٣.٤٤%، وهذا راجع إلى تعاقب الاتفاقيات مع مختلف المؤسسات المالية الدولية، وتعدد الشروط التي قدمها صندوق النقد الدولي، كما شهدت هذه الفترة انخفاض معدلات الاستثمار ممثلة في التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت كنسبة من الناتج الداخلي الإجمالي إذا ما استثنينا قطاع المحروقات الذي عرف زيادة.

وانطلاقا من سنة ٢٠٠١ عرف معدل النمو الاقتصادي تحسنا ملحوظا حيث انتقل من ٣.٠٠% سنة ٢٠٠١ إلى ٧.٢٠% سنة ٢٠٠٣ وهو أعلى معدل نمو وصلت إليه الجزائر خلال هذه الفترة، وقد بلغ معدل النمو المتوسط خلال هذه الفترة ٥.٨٠% وهذا راجع أساسا إلى تحسن أسعار النفط في الأسواق الدولية، حيث أضفى نوعا من الراحة المالية على هذه الفترة تم استغلالها في بعث النشاط الاقتصادي من خلال سياسة مالية تنموية، حيث ساهمت السياسة المالية بشكل كبير في تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية ظاهريا، ولعل من أهمها انخفاض حجم المديونية الخارجية إلى حدود ٤,٨٨ مليار دولار سنة ٢٠٠٧، وارتفاع نسب النمو الاقتصادي إلى نسب مقبولة حيث بلغ ٣,٤٠% سنة ٢٠٠٧.

٢.٤. تطور معدلات البطالة في الجزائر

جدول(٥): تطور مؤشرات البطالة والتشغيل في الجزائر خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٥

الوحدة: مليون نسمة

السنوات	مستوى التشغيل	القوة العاملة النشيطة	معدل التشغيل(%)	معدل البطالة(%)
1990	4 695	5 851	80,24	19,80
1991	4 852	6 085	79,74	20,30
1992	4 974	6 318	78,73	21,30
1993	5 042	6 561	76,85	23,20
1994	5 154	6 814	75,64	24,40
1995	5 436	7 561	71,90	28,10
1996	5 625	7 811	72,01	27,99
1997	5 815	8 072	72,04	27,96
1998	5 993	8 326	71,98	28,02
1999	6 073	8 589	70,71	29,29
2000	6 240	8 850	70,51	29,49
2001	6 597	9 075	72,69	27,31
2002	6 917	9 305	74,34	25,66
2003	6 684	8 762	76,28	23,72

2004	7 798	9 470	82,35	17,65
2005	8 182	9 656	84,73	15,27
2006	8 869	10 110	87,73	12,27
2007	8 594	9 969	86,21	13,79
2008	9 146	10 315	88,67	11,33
2009	9 472	10 544	89,83	10,17
2010	9 735	10 812	90,04	10,00
2011	9 599	10 661	90,04	10,00
2012	10 170	11 423	89,03	11,00
2013	10 788	11 964	90,17	9,80
2014	10 566	11 716	90,18	9,80
2015	10 594	11 876	89,21	10,80

مستوى التشغيل
القوة العاملة النشيطة

نلاحظ من خلال الجدول(٥) تطور القوة العاملة النشيطة خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٥، حيث انتقلت من ٥٨٥١ ألف نسمة سنة١٩٩٠ إلى ١١٨٧٦ ألف نسمة سنة ٢٠١٥، أما فيما يتعلق بمعدلات البطالة فقد سجلت ارتفاعا خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٠، حيث انتقلت من١٩.٨٠% سنة ١٩٩٠ إلى ٢٩.٤٩% سنة ٢٠٠٠، وهذا نتيجة الأزمة التي مر بها الاقتصاد الجزائري الناجمة عن انخفاض أسعار النفط، وعجز جل المؤسسات العمومية وعدم قدرتها على إحداث المزيد من مناصب الشغل، لأنه في الواقع هذه الزيادة في البطالة تجد تفسيرها في انخفاض النشاط التنموي في الجزائر خلال هذه الفترة لكون التشغيل يعتمد على الاستثمار وهذا الأخير سجل تراجعا كبيرا خلال هذه السنوات بسبب الظروف الأمنية الصعبة التي عاشتها البلاد، إضافة إلى ذلك فإن الإصلاحات الهيكلية التي باشرتها الجزائر مع صندوق النقد الدولي قد أثرت بشكل كبير على المؤسسات الاقتصادية العمومية ودفعتها إلى التسريح الجماعي للعمال، إما نتيجة لإعادة هيكلة المؤسسات أو غلقها لعدم إيجاد مصادر التمويل، حيث تم تسريح أكثر من ٥٠٠٠٠٠ عامل وغلق أكثر من ١٠٠٠ مؤسسة عمومية ما بين ١٩٩٤-١٩٩٨.

وانطلاقا من سنة ٢٠٠١، سجلت معدلات البطالة تراجعا محسوسا، حيث انخفضت من ٢٧.٣١% سنة ٢٠٠١ إلى ١٠.٨٠% سنة ٢٠١٥، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى تحسن الأوضاع الأمنية للبلاد في أواخر التسعينات التي ساعدت على الاستقرار السياسي والاقتصادي مع تحسن الوضعية الاقتصادية نتيجة الارتفاع الطفيف في أسعار النفط، كما سمحت البرامج الاستثمارية بإنعاش الاقتصاد الوطني من

خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي(٢٠٠١-٢٠٠٤)، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي(٢٠٠٥-٢٠٠٩)، وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي(٢٠١٠-٢٠١٤).

٣.٤. تطور مؤشرات التضخم في الجزائر

لقد كانت معدلات التضخم مكبوتة خلال مرحلة الاقتصاد المخطط، وذلك بسبب القيود المفروضة على الأسعار التي كانت تحدد بطريقة إدارية حفاظا على القدرة الشرائية للمواطنين، ومع نهاية عقد الثمانينات أصبحت أغلب النشاطات لا تشتغل بالكفاءة المتعارف عليها دوليا، وهو ما انعكس على التوازنات المالية الداخلية للاقتصاد الجزائري، كما أن العرض الكلي لم يكن قادرا على مسايرة الزيادات المتتالية في الطلب الكلي، مما تولد عليه ضغوط تضخمية داخلية.

الشكل(٧): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٥)

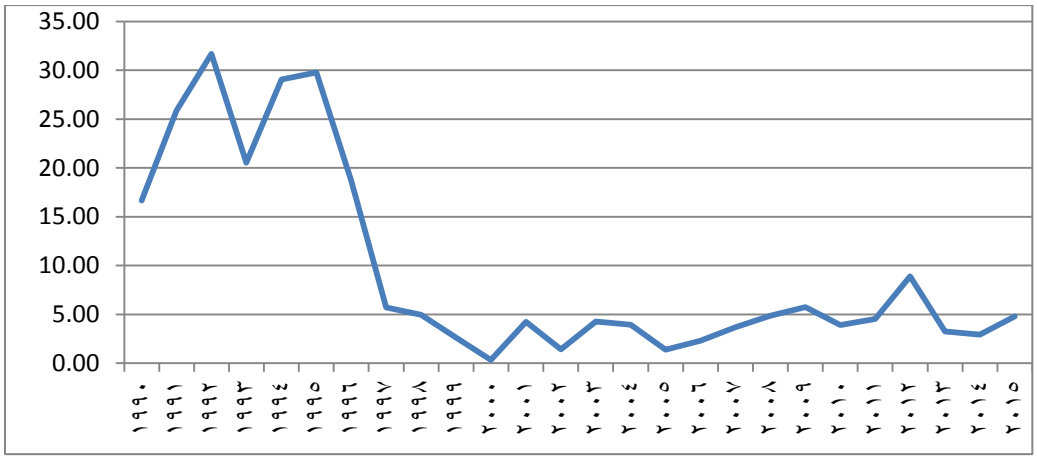

- **الفترة ١٩٩٠-١٩٩٤:** فترة تنفيذ برامج للاستقرار والتثبيت الاقتصادي، شهدت ارتفاعا في معدلات التضخم حيث انتقلت من ١٦.٦٥% سنة ١٩٩٠ إلى ٢٩.٠٥% سنة ١٩٩٤، حيث بلغ متوسط الزيادة ٢٤.٧٦% والسبب في ذلك يعود إلى أن برامج الاستقرار المطبقة انطوت على سياسات صارمة لإدارة الطلب الكلي وإجراء تخفيض كبير في قيمة العملة بنسبة تزيد عن ٦٠%، والتحرير الجزئي للأسعار المحلية للسلع والخدمات وأسعار الفائدة، وبالتالي فإن النتيجة المنطقية لهذه السياسات هو ارتفاع معدلات التضخم.
- **الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠:** انخفض خلالها معدل التضخم من ٢٩.٧٨% سنة ١٩٩٥ إلى ٠.٣٤% سنة ٢٠٠٠ أي بمتوسط قدره ١٣.٠٢%، حيث أن برنامج الاصلاح الهيكلي بدأ يعطي ثماره فيما يتعلق بتخفيض معدلات التضخم

➢ **الفترة ٢٠٠١-٢٠١٥:** وهي فترة الانعاش الاقتصادي إلا أن معدلات التضخم شهدت ارتفاعا محسوسا إذ انتقلت من ٤.٢٣% سنة ٢٠٠١ إلى ٥.٧٣% سنة ٢٠٠٩

ثم وصل إلى ٨.٨٩%، سنة ٢٠١٢ للاسباب التالية:

- الزيادة المعتبرة للأجور، أحيانا برقمين ذات التأثير المضخم بأثر الصدى وبالترابط بالتزايد المعتبر للطلب وتكاليف الإنتاج في ظرف يتميز بضعف إنتاجية العوامل.
- أسواق ضعيفة التنافسية، بل احتكارية، لإعادة بيع المنتجات الفلاحية المستوردة على حالها.
- مرونة الاستيراد المرتفع للطلب على السلع الاستهلاكية الصناعية وانتقال التضخم الآتي من البلدان الموردة.

الخاتمة

يعاني الاقتصاد الجزائري كباقي الاقتصاديات النامية من اختلال في مسار التنمية بالإضافة إلى عدم هيكلة الجهاز الإنتاجي والاعتماد الشبه كلي على الصادرات النفطية لتوفير الإيرادات اللازمة لسير العجلة الاقتصادية، وهذه الخصائص قد أثرت بشكل واضح على الاستقرار الاقتصادي الكلي الذي جعلته مرهونا بمتغير خارجي يتمثل أساسا في أسعار النفط التي تخضع للتقلبات السعرية في الأسواق العالمية.

فبالنسبة للسياسة الضريبية، فإنه على الرغم من أن الإصلاح الضريبي لسنة ١٩٩٢ كان يهدف إلى تحسين المردودية المالية للجباية العادية على حساب الجباية البترولية، إلا أنه قد تم ملاحظة هيمنة هذه الأخيرة في الهيكل الضريبي وتراجع الجباية العادية من اجمالي الايرادات الجبائية، وهذا يدل على عدم مردودية النظام الضريبي بعد الاصلاحات بحيث لم يتمكن من تحسين المقدرة التكليفية للدخل الوطني نتيجة لضعف الإدارة الضريبية وكذا تواضع مساهمة القطاعات خارج المحروقات في الناتج الداخلي الخام.

وبالنسبة لسياسة الانفاق العام، يمكن ملاحظة تطور نسب الانفاق خلال مرحلة اتفاقات الاستعداد الائتماني (١٩٩٠-١٩٩٥)، وفي مرحلة الاصلاحات الهيكلية المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي تقلصت نسب الإنفاق العام، وهذا راجع إلى السياسة المالية الصارمة التي اتبعتها الدولة و التي كانت مبنية على أساس تخفيض الانفاق العام، وانطلاقا من سنة ٢٠٠٠ استعاد الإنفاق العام اتجاهه المتزايد، وذلك كنتيجة للبرامج الاستثمارية التي أطلقتها الدولة للفترة (٢٠٠١-٢٠١٤)، وخلال هذه الفترة عرف النمو الاقتصادي تحسنا ملحوظا، إضافة إلى أن معدلات البطالة قد سجلت تراجعا محسوسا، في حين ارتفعت معدلات التضخم نتيجة لسياسة الانعاش الاقتصادي التي كانت تهدف إلى تخفيض معدلات البطالة مع السماح بمعدلات تضخم مرتفعة نوعا ما.

قائمة المراجع

١- نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠، أبحاث اقتصادية وإدارية (العدد ١٢)، بسكرة، الجزائر، ٢٠١٢، ص٢٤٥.

٢- وليد عبد الحميد عايب، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي: دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية**، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، ٢٠١٠، ص٢٢٤.

٣- عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،٢٠٠٥،ص٢٠١.

٤- حوصلة إحصائية (١٩٦٢-٢٠١١)، متاحة على الموقع http://www.ONS.dz ، تاريخ الإطلاع ٢٠١٧/٠٢/٢٣.

٥- وزارة المالية، http://www.mf.gov.dz ، تاريخ الإطلاع ٢٠١٧/٠٢/٠٤.

٦-بيانات البنك الدولي متاحة على الموقع الالكتروني http://data.worldbank.org/indicator تم الاطلاع عليها بتاريخ ٢٠١٧/٠٢/٠٣.

٧World Development Indicators WDI ; (http://data.worldbank.org)